

محاكمة بلا مرافعات: سجن الخبير الاقتصادي "عبد الخالق فاروق" 5 سنوات يثير صدمة وجداً واسعاً



السبت 4 أكتوبر 2025 م

أصدرت محكمة جنح الشروق، حكماً بالسجن خمس سنوات على الخبير الاقتصادي المعروف الدكتور عبد الخالق فاروق (67 عاماً)، وذلك في القضية رقم 4527 لسنة 2025 جنح الشروق، المرتبطة بالقضية رقم 4937 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا، وسط انتقادات حادة واتهامات بانتهاك حق الدفاع وحرمانه من المراجعة والاطلاع على أوراق القضية [١] .

الحكم، الذي وصفه مراقبون بـ"المفاجئ والصادم"، أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الحقوقية والسياسية والاقتصادية، خاصة أن المحكمة لم تسمح لهيئة الدفاع بتقديم مرافعاتها أو الاطلاع على المستندات، وهو ما اعتُبر "سابقة خطيرة في قضايا الرأي".



"هل مصر بلد فقير حقاً؟"
في حكمٍ طالم وجائر، قضت محكمة مصرية بسجن الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق خمس سنوات، بنهاية "نشر أخبار كاذبة".

وباتى هذا الحكم في ظل الظروف الاقتصادية الصالحة التي يعاني منها ملايين المصريين جراء السياسات الكارثية للدولة، والتي أدت إلى وصول معدلات الفقر إلى أعلى مستوياتها، وكذلك ارتفاع حجم الدين الخارجي والداخلي إلى أرقام قياسية. وهي القضايا التي حاول الخبير والباحث الاقتصادي عبد الخالق فاروق أن يนาوشها في كتابه الشهير "هل مصر بلد فقير حقاً؟" الذي تمت مص ... See more

اتهامات على خلفية مقالات نقدية

تواجه فاروق تهـماً بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتدريـض ضد الدولة وقياداتها.

غير أن الاتهـمات تستند بالأساس إلى مقالاته وكتاباته البـثـية التي انتقد فيها السياسـات الاقتصادية للنـظام **ومن أبرزها:**
"الجنـال السـيسـي وسرقةـ القرن - العـاصـمة الإـدارـية نـموذـجاً".

"هل تقاضـى الجنـال السـيسـي ثـمن مـوقـفـه في مـحرـقةـ غـزـة؟".

"الجنـال السـيسـي وحـكاـية جـهاـز مـسـتـقـبـل مـصـر لـتنـميةـ المـسـتـدـامة: اـسـتـيلـاء عـلـى أـرـاضـيـ الدـولـة".
"قصـة صـعـود يـوسـف بـطـرسـ غالـي إـلـى سـلـمـ السـلـطـةـ وـالـحـكـمـ فـي مـصـرـ".

هـيـئةـ الدـافـاعـ: مـحاـكـمةـ غـيرـ مـكـتمـلـةـ الأـركـانـ

الـمحـاميـ نـبيـهـ الجـنـاديـ، عـضـوـ هـيـئةـ الدـافـاعـ عنـ فـارـوقـ، قـالـ إنـ الدـكـمـ صـدرـ "مـنـ دونـ استـكمـالـ إـجـراءـاتـ الجوـهـرـيـةـ"، مـوضـعـاـ أنـ الـمـحـكـمـةـ رـفـضـتـ

طلـبـ الدـافـاعـ بـالـاطـلـاعـ عـلـىـ أـورـاقـ الـقـضـيـةـ قـبـلـ سـمـاعـ مـرـافـعـةـ الـنـيـابـةـ، وأـصـرـتـ عـلـىـ الـعـضـيـ قـدـمـاـ فـيـ الجـلـسـةـ

وـأـضـافـ الجـنـاديـ أـنـ الدـافـاعـ أـثـبـتـ اـعـتـراـضـهـ رـسـمـيـاـ، لـكـنـ الـمـحـكـمـةـ اـسـمـعـتـ فـقـطـ لـمـرـافـعـةـ الـنـيـابـةـ، ثـمـ غـادـ الـقـاضـيـ وـالـسـكـرـتـيرـ الـقـاعـةـ مـنـ الـبـابـ

الـخـلـفـيـ دـونـ إـلـانـ الدـكـمـ فـيـ حـينـهـ، قـبـلـ أـنـ يـتـفـاجـأـ فـرـيقـ الدـافـاعـ صـبـاحـ الـيـوـمـ التـالـيـ بـصـدـورـ دـكـمـ بـالـسـجـنـ خـمـسـ سـنـوـاتـ

مـرـاقـبـونـ: ضـرـبةـ جـديـدةـ لـحـرـيـةـ التـعـبـيرـ

بـرـىـ حـقـوقـيـوـنـ وـمـتـابـعـوـنـ لـلـشـائـنـ الـقـضـائـيـ أـنـ هـذـاـ الدـكـمـ يـعـثـلـ "أـنـتـهـاـكـاـ لـمعـايـرـ الـعـدـالـةـ"، خـصـوـصـاـ أـنـ الـمـحـكـمـةـ كـانـتـ قدـ أـجـلـتـ الـجـلـسـةـ

الـسـابـقـةـ لـإـتـاحـةـ الـفـرـصـةـ لـلـدـافـاعـ، لـكـنـهاـ عـادـتـ وـأـصـرـتـ الدـكـمـ مـنـ دـونـ مـرـافـعـةـ

مـرـاقـبـوـنـ وـصـفـوـاـ مـاـ حدـثـ بـأـنـهـ "مـحـاكـمـةـ اـسـتـثـانـيـةـ"، تـهـددـ مـاـ تـبـقـىـ مـنـ هـامـشـ حـرـيـةـ التـعـبـيرـ فـيـ مـصـرـ، لـاـ سـيـماـ فـيـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـالـنـقـدـ الـاـقـتـصـادـيـ

لـلـسـيـاسـاتـ الـحـكـومـيـةـ



الـحـكـمـ عـلـىـ دـكـتـورـ عـبـدـ الـخـالـقـ فـارـوقـ بـالـجـبـسـ خـمـسـ سـنـيـنـ، بـدـونـ مـرـافـعـةـ دـفـاعـهـ،
وـعـدـمـ تـمـكـيـنـتـاـ منـ الـاطـلـاعـ عـلـىـ أـورـاقـ الـقـضـيـةـ.

107 81 268

ظـرـوفـ اـحـتجـازـ قـاسـيـةـ وـأـزـمـاتـ صـحـيةـ

خلـالـ جـلـسـاتـ التـحـقـيقـ، شـكـاـ فـارـوقـ مـنـ ظـرـوفـ اـحـتجـازـهـ فـيـ سـجـنـ الـعـاـشـرـ مـنـ رـمـضـانـ، حـيـثـ يـقـضـيـ 23ـ سـاعـةـ يـوـمـيـاـ فـيـ زـنـزاـنـةـ مـفـلـقـةـ، مـحـروـمـاـ

مـنـ التـرـيـضـ وـالـعـلاـجـ الـمـنـاسـبـ، عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ مـعـانـاتـهـ مـنـ قـصـورـ فـيـ الشـرـيـانـ التـاجـيـ وـأـزـمـاتـ قـلـبـيـةـ مـتـكـرـرـةـ وـقـدـ نـقـلـ مـرـتـيـنـ مـؤـخـراـ إـلـىـ

مـسـتـشـفـيـ السـجـنـ إـثـرـ تـدـهـورـ حـالـتـهـ الصـحـيـةـ



فضيحة : دون مراقبة الدفاع.. الحكم على الدكتور عبد الخالق فاروق بالحبس خمس سنين .

▲ 23 □ 2 ▲ 5

خلفية تاريخية

يُذكر أن عبد الخالق فاروق سبق أن اعتقل في أكتوبر 2018 بعد نشره كتابه "هل مصر بلد فقير حقاً؟" والذي شكك في الرواية الرسمية حول موارد الدولة الاقتصادية والإفراج عنه حينها لم يمنع استمرار الملاحقات بحقه، إذ يرى محاموه أن القضية الحالية تأتي في السياق نفسه، مؤكدين أن استهدافه "فكري وليس جنائي".